ما هي الإشكاليات المرتبطة بخلافة "خامنئي"؟

مصطفى سالم

خبير متخصص في الأمن الإقليمي والشؤون الإيرانية

أضحى اختيار المرشد الأعلى القادم لإيران مسألة للتنافس بين الجناح المتشدد المتحكم في السلطة، وبين جناح الإصلاحيين، الذي يحاول التسلل داخل الدائرة الأولى الحاكمة بالنظام.

وتمثل مسألة خلافة المرشد، علي خامنئي، إشكالية حقيقية، نظراً لتعدد السيناريوهات القائمة ما بين الاختيار التقليدي للولي الفقيه، أو الانتقال لشكل جديد يتمثل في "هيئة إرشاد" تتكون من كبار الشخصيات، وهو السيناريو الذي لن يروق للحرس الثوري والمؤسسات المرتبطة به.

وفي ظل الظروف الراهنة التي تمر بها إيران، لاسيما مع المطالبات المتصاعدة بالتوسع في حالة الانفتاح على الغرب بعد توقيع الاتفاق النووي، تمكن الجناح المتشدد الذي تتوافق رؤيته مع الحرس الثوري – والمرشد أيضاً – من وضع شخصية موالية له على رأس "مجلس الخبراء"، كخطوة استباقية لأي ظروف طارئة قد تؤدي لحدوث هزات غير مطلوبة وتفتح المجال لانقسامات واسعة قد تطيح بالتركيبة الحالية للنظام أو بالنظام ذاته.

أولاً: تحركات الجناح الأصولي

نجح التيار المتشدد بأجنحته المختلفة في الالتفاف حول النتائج التي حققها التيار الإصلاحي في الانتخابات التشريعية التي أجريت مؤخراً بالتزامن مع انتخابات مجلس الخبراء، فمع تقدم الإصلاحيين في الانتخابات التشريعية وجد المتشددون أهمية قصوى في تقويض وضعية الإصلاحيين، بل والعمل على وأد النهج الانفتاحي على الغرب، خاصةً مع ارتفاع الأصوات المطالبة بالتغيير على المستويين الداخلي والخارجي.

ومع تراجع الحالة الصحية للقائد خامنئي، أصبح لزاماً تحجيم أي طموحات إصلاحية في تولي شخصيات معتدلة هذا المنصب المفصلي الذي تستند إليه كينونة ومرجعية النظام، ومن هنا عمد التيار المتشدد، وعلى رأسه خامنئي إلى تجنب فرص إثارة أي قلاقل أو عثرات قد تواجه هيكلية النظام حال حدوث أي اختفاء مفاجئ لخامنئي، وما قد يتبع ذلك من صراع على المنصب، خاصة من جانب كبار المراجع في قم.

وقد برز ذلك في انتخاب آية الله أحمد جنتي رئيساً لمجلس خبراء القيادة بعد حصوله على أصوات 51 من بين 88 عضواً بالمجلس، وتفوقه على كل من آية الله محمد هاشمي شاهرودي وإبراهيم أميني المحسوب على التيار المعتدل، حيث سيرأس جنتي المجلس لمدة عامين، كما أنه يجمع بين يديه الآن رئاسة أهم مجلسين داخل النظام، نظراً لأنه رئيس كذلك لمجلس صيانة الدستور، الذي من أهم اختصاصاته البت في أهلية أي مرشح لأي انتخابات ترتبط بمؤسسات الدولة من عدمه.

ويعد أحمد جنتي مقرباً من المرشد خامنئي وذا ولاء مطلق للنظام الحالي، ولهذا تولى عدة مناصب مهمة، حيث ترأس هيئة إحياء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومنظمة التبليغ الإسلامي، والمجلس الأعلى للثورة الثقافية.

ومعلوم أن الدستور الإيراني ينص في مادته 107 على أن مجلس خبراء القيادة هو الذي يعين الشخصية الدينية التي تتوافر فيها كل الشروط الدينية

والفقهية لتولي منصب قائد الثورة الإسلامية الولي الفقيه. ومن اختصاصاته تعيين قائد آخر في حالات الضرورة التالية: (إذا طرأت للقائد حادثة تعطله عن أداء عمله، أو حالما توفي، يقوم المجلس بتعيين قائد آخر). وهو يتولى مسؤولية الإشراف على أعمال القائد، حيث يقوم أعضاؤه بدراسة قرارات القائد وفقاً للمادة 110 من الدستور وتقييمها، فإذا ما وجدوا بها "إبهاماً" في جانب من جوانبها اتصلوا بالقائد واستفسروا بشأنها.

ثانياً: المرشد والحرس ضد هيئة الإرشاد

يدرك المرشد خامنئي أن تأمين ولايته بشكل مطلق تستند إلى السلطات التي يتمتع بها مجلس الخبراء في مواجهة منصب القائد، ولهذا فإن انتخاب جنتي يحظى بالتأكيد برضا المرشد، الذي لا يريد أيضاً أن يترك أي احتمال لتكرار ما حدث من قبل في أعقاب انتخابات الرئاسة الإيرانية عام 2009 حين كان يتولى هاشمي رافسنجاني رئاسة المجلس حينما سعى الأخير إلى إدخال تعديلات على منصب القيادة وجعله في صورة هيئة كبديل عن انفراد شخص محدد بالمنصب، واستعانته في ذلك بآية الله العظمى حسين علي منتظري (نائب الخميني الذي عزل من منصبه في عام 1988 بعد رفضه الإعدامات التي طالت الطلبة المعارضين، ووضع تحت الإقامة الجبرية في منزله بمدينة قم حتى وفاته في 19 ديسمبر 2009).

وكان ذلك تحدياً للشعارات التي ظهرت منذ تولي خامنئي منصب القيادة، ومفادها الديمومة في المنصب طالما ظل المرشد حياً، ومنها "رهبري بولايت تا شهادت"، أي أن القيادة تستمر منذ تولي المنصب حتى الوفاة؛ وهو ما يلقى استحساناً من جانب باقي المؤسسات المتشددة الساعية للحفاظ على وضعيتها السيادية داخل تركيبة النظام ومكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة للحرس الثوري، فإنه الأكثر ارتباطاً بمكونات النظام، وعلى رأسها مؤسسة القيادة، وتعطي مساندته لقرارات القائد "خامنئي" ثقلاً، لأنه بمنزلة قوات عقائدية ترتبط عضوياً بالنظام؛ وبالتالي فإن الحرس سيسعى دائماً، وباستخدام كافة أدوات الضغط المؤسسي وغيرها، للحفاظ على الشكل الحالي للنظام وتعيين شخصية متشددة في منصب القيادة.

ثالثاً: كثرة المرشحين ومعضلة الاختيار

قد يتصور كثر أن مسألة اختيار خليفة للمرشد الحالي أصبحت أمراً روتينياً بعد تسيير الأمور من قبل التيار المتشدد داخل المجلسين الرئيسيين بعد أن تولى رئاستهما آية الله أحمد جنتي، لكن واقع الأمور يؤشر لمزيد من التعقيد، خاصة مع وجود عدد من الشخصيات القريبة من النظام، والتي تأمل في تولي أرفع منصب في تركيبة النظام، لاسيما مع حالة الصراع بين كبار المراجع الذين يرى كل منهم أحقية وأفضلية، سواءً من ناحية ما يراه أنه قدمه للنظام الإسلامي وولائه الكامل له، أو من ناحية الأفضلية الفقهية أو عدد التابعين لمرجعيته.

> لاتزال حالة عدم اليقين لدى المؤسسات الحاكمة في إيران حول الشخصية الأكثر مناسبة لكافة الأطراف الفاعلة لتتولى خلافة المرشد خامنئي، هي المسيطرة حتى الآن، وإن كان الأرجح أن الجناح المتشدد سينجح في تحجيم فرص الشخصيات المعتدلة.

وثمة عدة أسماء مطروحة على الساحة، حيث لا يمكن إغفال آية الله أحمد جنتي على الرغم من كونه طاعن في السن. كما أن مسألة تولي آية الله "محمد هاشمي شاهرودي المقرب من خامنئي أضحت إشكالية في حد ذاتها نظراً لعدم وضوح رؤية المؤسسات الرئيسية بالنظام حوله، على الرغم من أنه كان يجري التفكير في تعيينه نائباً للقائد من قبل، بل إن التحسب من ردة فعل مراجع قم وانقلابهم على مؤسسة القيادة دفعت للإتيان بشخصية كبيرة في السن وذات ارتباط وثيق بالنظام ومؤسسة الخميني للالتفاف حول هذه الإشكالية.

من جانب آخر، يظل اسم رئيس السلطة القضائية الحالي صادق أردشير آملي لاريجاني الذي تولى منصبه في أغسطس 2009، من الأسماء البارزة والطامحة في الوصول لموقع الولي الفقيه، لاسيما أن منصبه يعكس ثقة خامنئي به، نظراً لحيوية هذا المنصب الذي يمكنه تجاوز الشريعة والقانون الجنائي في الحالات الخاصة التي يرى فيها تهديداً للنظام، ويرتبط أيضاً بالمؤسسة العسكرية والأمنية، وأفكاره شديدة التطرف لصالح المتشددين فيما يتعلق بالغزو الثقافي الذي يرى أن إيران تتعرض له منذ توقيع الاتفاق النووي. وهو ينتمي لعائلة لاريجاني ذات النفوذ الواسع في إيران (والده آية الله العظمى ميرزا هاشم آملي من كبار مراجع قم– شقيق رئيس مجلس الشورى الحالي علي لاريجاني– شقيق المنظر السياسي للتيار المتشدد محمد جواد لاريجاني...).

الخلاصة

لاتزال حالة عدم اليقين لدى المؤسسات الحاكمة في إيران حول الشخصية الأكثر مناسبة لصالح كافة الأطراف الفاعلة لتوليه منصب القيادة خلفاً لخامنئي، وضمان سيره على النهج ذاته من دون تعديل يخل بتوازن القوى داخل هيكل النظام، هي المسيطرة حتى الآن، ولم يتم حسم هذا الاختيار؛ الأمر الذي يترك المجال مفتوحاً أمام محاولة إقدام شخصيات ترى في نفسها الأحقية مثل حجة الإسلام حسن الخميني (حفيد الإمام الخميني الذي له آراء معتدلة ومنفتحة ويحظى باحترام الإصلاحيين)، والذي سيلقى الدعم من هاشمي رافسنجاني الساعي لإعادة صياغة منصب القيادة لصالح سيناريو الهيئة أو المجلس، وكذلك بروز اسم مجتبى خامنئي نجل القائد الحالي على الرغم من اللغط المحيط به وعدم قدرة والده على كسب تأييد كبار المراجع لتوليه.

ولكن الشيء الأكثر ترجيحاً هو أن الحرس الثوري بكل إمكانياته سيكون له فصل القول في الشخصية التي ستعين للقيادة، خاصة أن تثبيتها والقضاء على معارضيها سيكونان من اختصاصات الحرس الثوري والمؤسسات الأمنية التي يسيطر عليها.